

المدن العربية التقليدية بين الأصالة والمعاصرة

عبد العزيز الدولتلي

ساهمت المدينة الإسلامية مساهمة فعالة في نشر الإسلام وتركيز الحضارة الإسلامية لان الإسلام دين حضري لا يستوفي كل أغراضه ولا يحقق كل آماله الروحية والاجتماعية الا في اطار المدينة حيث تتوفر الاجهزة والمنشآت الدينية والاجتماعية كالجامع والمدرسة والحمام ...

وقد أبرزت فعلا الدراسات أن نظام المدينة الإسلامية أتى لكي يخدم الاهداف السامية التي ظهرت من أجلها الرسالة المحمدية وانه يستجيب حقا للنظم الاجتماعية الإسلامية على عكس النظريات التي تعتبر المدينة العربية الإسلامية حدثا عفويا اعتباطيا، أو هيكلًا فوضويا. ان المدينة العربية هيكل مقيد بأنظمة وقوانين ونواميس تستجيب حتما لوضعية المجتمع وتتأني بنظمه الدينية والاسرية والاقتصادية والسياسية وهو ما أمكن اثباته من خلال التحليلات المورفولوجية التي أجريت على نسيج بعض كبار العواصم العربية حيث أمكن إبراز نموذج عمراني « يستجيب فيه الشكل الى المضمون حسب تركيب متجانس» كما يقول أحد المعاصرين وطالما احترمت التعاليم الدينية وصينت التقاليد الحضارية الإسلامية حافظ نظام المدينة على نسقه التقليدي ولم يتخل عنه الا عندما اختلت القيم وارتدت الحضارة وعت الفوضى تحت تأثير عوامل سياسية واقتصادية وديمغرافية وحضارية نحن لا نزال تحت وطأتها الشديدة. وهي ظاهرة لا سابق لها في تاريخ المدينة الإسلامية على ما نعلم. ولعل من نتائجها أن تضمحل المدينة برمتها ان لم نقم بما يجب القيام به من أعمال صيانة واحياء. فما هو هذا النظام وبما يتميز عن غيره من النظم العمرانية، ثم ما هي العوامل التي تسببت في انخراجه وما هي الاضرار التي حصلت له ؟ وأخيرا ما هو موقف المسؤولين العرب أمام هذا الوضع وما هي الحلول والبرامج التي أمكن اعدادها.

نظام المدينة العربية التقليدي

قد يطول الحديث في هذا الموضوع لكننا سنحاول باختصار تقديم أهم العناصر التي يمكن الحصول عليها بواسطة التحليل المورفولوجي للمثال العمراني.

ومنها أولاً : ان المثال يكون عادة من الصنف الدائري المشع كما وجد في أعظم مدينة صممها العرب وهي مدينة بغداد ذات الشكل المستدير تماما. وللأسف لم يبق شيء يستحق الذكر من هذه المدينة بعد أن توالى عليها المصائب وآخرها أعمال التجديد والتعصير التي لا زالت جارية الى اليوم، ويبدو أن شكل مدينة العباسية أو القصر القديم قرب القيروان كان هو أيضا مستديرا. لا يهمننا الشكل الهندسي الحقيقي الذي تأخذه المدينة هل هو مستدير تماما أم بيضوي أم مربع بقدر ما تهمننا قيام خلاياها وشرائينها بأنشطتها. فبالنسبة لمدينة تونس مثلا نلاحظ.

- (1) ان مربع الاسواق والجامع الاعظم هو المركز الجاذب لكل المجموعة بما فيها الارياض.
- (2) أن محوري المواصلات الكبرى المتعامدين يربطان النواة العمرانية المركزية بالخارج بواسطة الابواب.
- (3) ان هذين المحورين الرئيسيين يتفرعان في داخل المدينة الوسطى ليكونا شبكة المسالك الداخلية.
- (4) ان هذين المحورين الرئيسيين يلتقيان مع محاور الارياض الرئيسية التي تتصل بدورها بشبكة المواصلات الريفية بواسطة الابواب الخارجية.

وقد حاول بعضهم أن يبرهن أن مخطط المدينة الاسلامية قد ورث من المعهد الروماني المحورين الشمالي - الجنوبي والشرقي - الغربي الشبيهين بالكارد وماكسموس والديكامانوس الذي يرى البعض أنهما من خصائص المدينة الرومانية. وهو خطأ فادح إذ أن حضارات شرقية متعددة وقديمة جدا، عرفت مثل هذه المخططات، قبل الحضارتين اليونانية والرومانية. فلا غرابة إذن أن نجده مستعملا عند العرب. ومهما يكن من امر فليس المهم اثبات مسألة الارث عن هذه أو تلك من الحضارات الغربية أو الشرقية الذي يهمننا أن المسلمين كثيرا ما استعملوا المحورين المتعامدين في إنشاء مدنهم كما نشاهد في المهدية والقاهرة ويظهر أيضا أن القيروان تبنت هذا الترتيب منذ عهد يزيد بن حاتم سنة 770/154. ولعله انتشر منها الى أغلب مدن افريقية كسوسة وصفاقس وتونس والمغرب الاوسط كتهرت والمغرب الاقصى كسجلماسة، بل نجده كذلك في الاندلس وصقلية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان وجود المحورين المتعامدين في كل من النظامين المعماريين الروماني والاسلامي، لا يعني بالضرورة وجود تطابق كامل بينهما، إذ لكي يكون التطابق تاما يجب أن تتناسب وحدة الهياكل الظاهرة مع وحدة طرق استعمالها. ولقد بان من خلال التحليل المرفولوجي للمخطط أن المثال العمراني الذي اتبع في مدينة تونس ينتمي الى الصنف الدائري المشع في حين أن المخطط الروماني ينتسب الى صنف المربعات أو رقعة الشطرنج. هذا فيما يخص نوعية المخطط العام للمدينة حيث رأينا أن الجامع والاسواق وفي بعض الاحيان أيضا دار الامارة تحتل المركز الجاذب لكل المجموعة السكنية. وقد وجب اعتبار بعض المبادئ والقيم الاساسية في التخطيط من بينها مثلا توفير أسباب الحصانة

والراحة للمنزل وللخلية السكنية. فلو أمعنا النظر في نفس المثال لتبيننا أن الهدف الاسمي الذي سعى الى تحقيقه هذا المخطط يتمثل في عزل المساكن ووضعها بعيدا عن مسالك التنقل الكبرى حتى يتوفر لاصحابها مزيدا من الامن والراحة. والمعلوم أنه من الاشياء التي يحرص على توفيرها كل مخطط لكل مدينة مهما كانت حضارتها أن تبني حولها الاسوار مثلا وأن ترتب فيها مسالك المواصلات وأن تنظم التجارة والصناعة وغيرها من المشاكل العمرانية كتوفير ماء الشرب ورفع الفواصل المنزلية. الا أن المدينة الاسلامية تمتاز بحرص سكانها على صيانة ديارهم وحريمهم من العيون الدخيلة المتطفلة تماشيا مع القيم الاخلاقية التي بنيت عليها الاسرة الحضرية الاسلامية فتقيد بها نظام المسكن والحي والمدينة.

أما مسالك المواصلات الداخلية فقد لاحظنا أنها تتفرع حسب نظام تدريجي لتغذي الجسم العمراني بأكمله : محاور كبرى وطرق ثانوية وأزقة غير نافذة. وضمن هذا الترتيب التفاضلي يبدو الزقاق وكأنه العرق الدقيق الذي يغذي الخلية العمرانية وينتقي الوافدين اليها بحكم وضعه بالنسبة الى بقية المسالك. فهو بمثابة الممر الخاص المؤدي الى المجموعة السكنية التي لا يقطنها غالبا الا أفراد أسرة واحدة ومن ينتمي اليها من خدم وعبيد وموالي، وينتهي الزقاق عادة أمام منزل رئيس الاسرة الواقع في قلب الخلية.

فتبدو لذلك الخلية انعكاسا على الارض لنظم المجتمع التفاضلي. « اذ بينما يحتل الاعيان مكانا ممتازا في مركز الخلية، تقع المساكن المتواضعة على هوامشها حيث تفتح على المسالك الثانوية المحيطة بالخلية ». هكذا يجسم النظام العمراني النظام الاجتماعي الذي يبرز أيضا من خلال عمارة المساكن تلك المرأة الصادقة الاخرى التي تعكس قيم المجتمع الاسلامي العرقية والدينية والاخلاقية والتنظيمية.

وقد حملت أزقة المدينة العربية الملتوية والمتشعبة البعض من الاجانب والمسلمين أيضا على اعتقاد أن المدينة العربية فوضوية بل عفوية لا تستجيب الى أي تخطيط محكم مسبق، فرد على هذا الادعاء ستينباك بقوله : « ان الالتباس الذي وقع في أذهان هؤلاء يعود الى خلطهم بين النظام الهندسي البحت والنظام الناتج عن مبادئ أساسية تهدف الى توفير التناسب والتناسق بين المساحات العمرانية ». ثم يضيف قائلا : « فتعدد الاتجاهات والطرق واختلاف اتساعها، وتباين المستويات والملامح فيها، هي في الحقيقة مظاهر خارجية للنظام التفاضلي الداخلي » وهي أيضا « انعكاسات على الارض للسلم الاجتماعي من الفرد الى الجماعة ».

هكذا يتأكد لنا أن المدينة العربية هي مدينة منظمة تستجيب لنظام المجتمع الاسلامي وهي كيان حضاري لا بد من المحافظة عليه ككل متماسك متضامن لا يجوز تفكيكه أو تفصيله. لكن لا نجد اليوم من المدن العربية التي لا تزال تحافظ على نظامها هذا الا ما قل ونذر، ذلك أن المدينة التقليدية تعاني اليوم من مشاكل عويصة أدخلت عليها الفوضى والارتباك مهددة كيانها بالتقهقر والاندثار. فما هي الاخطار المحدقة بها وما هي أسبابها ونتائجها ؟

انخراط النظام العمراني : الاسباب والنتائج

ان الاخطار المحدقة بالمدن العربية العتيقة متنوعة ولو أنها ترجع كلها أساسا الى عامل واحد وهو مواجهة الحياة العصرية والنمو التكنولوجي والانفجار الديمغرافي التي تشاهدها البلاد العربية. فالعالم العربي يعيش اليوم أصعب فترة من فترات تاريخه وهي فترة الانتقال من طور ما قبل التصنيع الى طور التصنيع السريع وما يترتب عن هذه الظاهرة من تحولات واصطدامات لا فقط على مستوى الهياكل الاقتصادية بل وأيضا فيما يخص النظم الاجتماعية وكذلك بالطبع الاوضاع الثقافية. فتختلف أسباب تدهور المدن باختلاف الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الخاص بكل بلد عربي وحتى داخل كل بلد بكل منطقة وكل مدينة.

ومن الاسباب التي أثرت تأثيرا عميقا على أوضاع المدينة العربية الاستعمار ومخلفاته. فاحتلال بعض البلدان العربية من طرف القوى الاستعمارية الهادفة الى الهيمنة الكاملة على الاقتصاد وفرض نموذج ثقافي أجنبي على النموذج الخاص بالشعوب المحتلة، ترتب عنه انحلال الروابط الاجتماعية التقليدية وتوفير قوى عاملة مسخرة لاستثمار خيرات البلاد. كما أدت تلك الوضعية الى نزوح أهل الريف الى المدينة وظهور عمران هامشي bidonvilles محاذي للمدن الاستعمارية الجديدة، بل وأحيانا الى تحول المدن التاريخية نفسها الى مدن هامشية وفوضوية أو تهديمها تماما لفسح المجال الى المدينة العصرية كما كان الشأن بالنسبة لعدد كبير من مدن الجزائر.

والحقيقة أن الاستعمار الفرنسي عدى في الجزائر لم يحاول طمس مظاهر العمران العربي طمسا كاملا بل نشأه في الغالب يبقى على المدن التقليدية مشيدا بجوارها مدينته العصرية كما كان الامر بالنسبة للمغرب وتونس مثلا. لكن تواجد المدينة العصرية قرب المدينة القديمة كثيرا ما تسبب في انخراط أوضاع هذه الأخيرة وتدهور هياكلها الاقتصادية لفائدة المركز العمراني الجديد، وبذلك ظهرت بوادر الإهمال في المدينة العربية خاصة وأن سكانها أصبحوا لا يقدرّون على صيانتها لضعف أحوالهم الاقتصادية وانتقال الأجهزة الادارية الى أيادي المستعمرين.

ومهما يكن من أمر فإن الفترة الاستعمارية رغم بعض المظاهر الايجابية كتسجيل المعالم التاريخية كانت بالنسبة للمدينة العربية عاملا هاما وسببا مباشرا لتدهور أوضاعها حتى أن الحكومات القومية التي نشأت بعد الاستقلال وجدت نفسها أمام أوضاع خطيرة اذ، علاوة عن المشاكل القومية كالتعليم والتنمية الاقتصادية والصحة، كانت المدن التاريخية في حالة سيئة جدا من حيث حالة البناء والطرق والتجهيزات الأساسية ومما زاد الطين بلة هجرة سكانها الاصليين الى العمارة والفيلات التي تركها الأوروبيون في الأحياء العصرية وتعويضهم بسكان من الريف اكتظت بهم المدن اكتظاظا هائلا بلغ أحيانا كما هو الحال في قسبة الجزائر ومدينة فاس 1500 أو 2000 ساكن في الهكتار الواحد.

وكانت النتيجة تعفن حالة النسيج العمراني تعفنا يختلف عمقا باختلاف المدن وإهمال المعالم الأثرية التي تحولت وظائفها أحيانا إلى مساكن وأحيانا إلى مراكز إدارية إن لم تتلف تماما وكذلك تدهور الصناعات التقليدية أكثر مما كانت عليه في الفترة الاستعمارية. فتحوّلت هكذا المدينة إلى حيّ متعفن هامشي مهدد في كل لحظة ببرامج التجديد الكلي التي تعني في الحقيقة القضاء على النسيج القديم وتعويضه بنسيج يقال أنه أكثر ملائمة مع حاجيات الإنسان العصري.

إن مثل هذه الأخطار لا تحدق فقط بالعواصم الكبرى ذات النظام الخاص بل وكذلك بالمدن الصغرى والقرى ذات الخصائص العمرانية والمعمارية المميزة سنذكر من بينها على سبيل المثال وادي حضرموت في اليمن ووادي المزاب في الجزائر والمدن الصحراوية بموريطانيا.

وادي حضرموت

إن هذه المنطقة الممتدة على 200 كلم طول السواحل هي من أهم الأودية في الجزيرة العربية من حيث خصوبة الأراضي والموقع الاستراتيجي على الطرقات التجارية الكبرى الرابطة بين البحر الأبيض المتوسط والشرق الأقصى. هنا نشأت حضارات عريقة عرفت أساليب متقدمة في اختزان الماء بواسطة السدود وتوزيعه بواسطة قنوات الري.

أما اليوم فإن عددا كبيرا من المدن والقرى ما زالت منتشرة على طوال هذا الوادي نذكر منها بالخصوص مدن تارين وسينون وشبام. وتحتل شبام مكانا ممتازا بفضل موقعها الدفاعي ووجودها على أهم طرق المواصلات الكبرى. ونظرا للموقع الجبلي والضيق المكان الممكن استغلاله للنبات فقد اتخذت المدينة شكلا عموديا على عكس المدن التقليدية ذات الامتداد الأفقي فارتفعت العمارات ارتفاعا يبلغ أحيانا العشرة أدوار وكادت أن تلتصق ببعضها مما يعزز الجانب الدفاعي ويؤكد صبغة التلاؤم التام بين المدينة والمحيط. كما أن الازقة التي تنتهي إلى عدد قليل من البطاح حيث يقع المسجد والأسواق واختصاص كل طابق من طوابق العمارات بوظيفة مميزة (طابق للحريم وآخر للرجال وآخر لشغل الرجل وآخر لاختزان المؤونة) تضيف على هذه المدينة وغيرها من مدن وادي حضرموت صبغة الوظيفة. أما مواد وطرق البناء كاستعمال الخشب واللبن والطابية والجدران العريضة التي تقي من شدة الحرارة والبرد واستخدام الملقف لتبريد وتهوية المنزل ... كل هذه العناصر وغيرها تبرز مدى تلاؤم العمارة مع طبيعة البيئة وحاجيات البشر.

هذه الأوضاع لم تتطور منذ نصف قرن تقريبا إذ نجد إلى اليوم نفس عدد المساكن التي كانت موجودة سنة 1930 أي 500 مسكنا تقريبا ونفس عدد السكان أي 7.000 ساكن. والجدير بالذكر أن ترميم المنزل هي من العادات التي حافظ عليها المجتمع مما يفسر طول البقاء النسبي لتلك المباني المرتفعة مع أنها مبنية بمواد سريعة الاندثار كاللبن مثلا.

والسؤال الذي نطرحه اليوم هو مدى حظوظ هذه المدينة وأمثالها من مدن اليمن لاستمرار الحياة فيها مع المحافظة على خاصياتها العمرانية والمعمارية خاصة وإن المجتمع اليمني يشاهد اليوم تطورا كبيرا. إن انفتاح اليمن نحو أساليب الحياة الحضرية العصرية مع ما يترتب عن ذلك من تشتت الأسرة الكبيرة واستعمال مواد بناء أكثر صلابة ودواما، كل هذه العوامل وغيرها ستؤدي بلا شك في أجل قريب نسبيا إلى التخلي عن أولى « ناطحات السماء » في العالم. وقد ظهر بالفعل شبح التهديم في صنعاء ذاتها عاصمة اليمن التاريخية حيث بدأت إزالة بعض العمارات.

وادي المزاب

يقع وادي المزاب على بعد 600 كلم من عاصمة الجزائر على الطريق المؤدية إلى الصحراء ويتسم هذا الموقع بالصعوبة وبقساوة الطبيعة. وقد اختاره الاباضيون منذ ألف سنة تقريبا كملاجا حصين فرارا من اضطهاد الحكام السنيين. ودامت هجرتهم ما يقارب أربعين سنة تم فيها الاستقرار أولا في غرداية ثم في ورقلة وكان عددهم في القرن العاشر ميلادي يتراوح بين مائة ألف ومائة وستين ألف ساكن. ثم أنشأت مدينتي مليكة وبن زغان.

وتمتاز المدينة المزابية بنظام خاص وقار يتكرر كلما أنشأت مدينة جديدة فيشيد المسجد أولا في أعلى مكان تحيط به المساكن وتفتح الأسواق خارج الوحدات السكنية أي في طرف المدينة مما يسمح بالفصل بين المجال العمومي والمجال الخاص. وتحيط بالمجموعة الأسوار المتينة ويتم اختيار الموقع في أعالي الجبال والتلؤل حتى يشرف على الوادي وحتى يضمن لسكانها مزيدا من المناعة الدفاعية. بهذه الصفة وعلى هذا المنوال تعددت على طرفي الوادي المنشآت العمرانية.

وتمتاز مدن وادي المزاب علاوة عن تنظيمها العمراني الخاص بأساليبها المعمارية المؤثرة حقا من شدة البساطة والتناسق التام بين العمارة والمحيط والمعتقدات البشرية فلا زخرفة ولا تزويق بل امتثال تام لمقتضيات البيئة القاسية وخضوع كلي لتعليمات المذهب الأياضي الملترزم بالشدة والتكشف.

وأمام الاخطار المحدقة بهذا الموقع الفريد من نوعه بادرت الحكومة الجزائرية في سنة 1971 تسجيله وإدراجه ضمن المواقع التاريخية والأثرية لكن قرار التسجيل قوبل بشي، من الاحتراز والتخوف من طرف السكان وثلة من المفكرين الذين اعتبروا العملية عبارة عن إنشاء « حديقة حيوانية للبشر » وكلف مكتب فني لدراسة الوضع وتقديم الحلول الكفيلة بصيانة وإحياء الموقع مع اعتبار استمرار الحياة فيه لأن في مثل هذه المواقع الأثرية التي تنمادى فيها الحياة يجب احترام العنصر البشري الذي يستهلك المساحات التاريخية لا بصفته متفرجا بل متصرفا وصاحب حقوق.

مدن القوافل الموريطانية

في مروطانيا تمر بعض المدن التاريخية المتاخمة للصحراء كمدينة ودان وشققي

وتدجكجا وتيشيت وولاتة بمشاكل تعرض اقتصادها الى خطر التلاشي والاضمحلال اذ أصبحت مهددة بالعزلة التامة بسبب استعمال وسائل النقل السريعة الحديثة التي عوضت القوافل الصحراوية التقليدية وتحت تأثير غزو الصحراء الذي أفقد عند سكانها الشعور بالطمأنينة فأخذوا يهجرونها شيئا فشيئا، خاصة منهم الشبان التواقين الى حياة أفضل. مما سيؤول بلا شك الى تدهور الهياكل العمرانية وتلاشي المباني العمومية بعد فقدانها الوظيفة السياسية والادارية وكذلك المعالم الدينية كالمساجد والمدارس وغيرها ... واذا لم تتخذ الاجراءات الكفيلة باعانة تلك المدن على مواجهة تحديات العصر الحديث فان مآلها سيكون التقهقر والاندثار.

احياء المدينة العربية

ان المدينة التقليدية العربية عاصمة كبيرة كانت أم مدينة متوسطة أو قرية تواجه اليوم أصعب فترة من فترات تاريخها الزاخر بالاحداث فاما أن تتطور لتواكب الحضارة المعاصرة واما أن تزول والتاريخ يشهد أن ليس لديها اختيار ثالث : فكم من حضارة اندثرت باندثار مدنها وكم من شعوب غبرت بغبور عواصمها وأمصارها.

المحافظة على المدينة ككل

ولقائل أن يقول : دعوها وشأنها فلقد تجاوزتها الاحداث وقضى أمرها والمستقبل الزاهر للمدينة العصرية ذات الشوارع الواسعة والمغازات الكبيرة والعمارات الشاهقة والجنانن الزاهية ولا حول ولا قوة تمكن من إنقاذ هذا العجوز الهرم وذلك الجهاز الذي التهمته الرطوبة وعمته الفوضى والقدارة.

ولقائل آخر أن يقول : المدينة العتيقة اطار سكني لا يتناسب مع مقتضيات الحياة العصرية ولكنه يحتوي على معالم أثرية وتاريخية من الجمال والروعة ما يدعوننا الى المحافظة عليها فلنحافظ اذن على تلك القصور والجوامع والمدارس والزوايا والاسواق الثرية بمظاهر الحضارة والرفي ثم لنترك ما بقي من المساكن والأزقة العفنة تتطور بطبيعتها أو اذا أمكن تغييرها بما هو أحسن وأجمل وأكثر تناسقا مع الحياة العصرية.

ونجد قولا ثالثا يعبر عن نظرية تختلف اختلافا تاما مع النظرية الاولى بل تعاكسها تماما وتقترب شيئا ما من النظرية الثانية هو قول المدافعين عن المدن ككل حضاري لا يمكن تجزئته الى أقسام : قسم يستحق المحافظة وقسم يترك وشأنه أو يجدد تجديدا كليا. فالمدينة في نظرهم برمتها معلم أثري يجب صيانتها فلا يجوز مثلا حماية المسجد أو القصر أو الزاوية بدون حماية الاطار السكني والمعماري الذي يحيط به اذ لا قيمة حقيقية للمعلم الا اذا بقي داخل محيطه الطبيعي الذي تربطه به روابط عضوية فنية وتاريخية ووثائقية.

تمثل هذه النظريات الثلاث في حد ذاتها تطورا لفكرة المحافظة على التراث اذ كانت النزعة في أول الامر نزعة تجديدية بحتة تؤمن ايمانا صادقا بحتمية الرقي والتقدم، بحيث لا يترك مجال للمحافظة على التراث. ولقد سببت هذه النظرية « التقدمية » في اضرار فادحة

أدت إلى ضياع جل المدن العتيقة في أوروبا والبلدان المتقدمة صناعياً. أما النزعة الثانية التي لا تحافظ إلى على المعلم بمفرده وتترك الكيان العمراني يتطور حسب الظروف ومقتضيات الحياة فهي التي سادت مدة طويلة والتي أمكن بفضلها صيانة بعض المعالم التاريخية عن طريق عملية التسجيل القانوني فبرزت عدة قوانين لحماية الآثار بنوعها : المعالم المفردة والحفريات أما المواقع الأثرية التي استمرت فيها الحياة فلم يتطرق اليها المشرع بصفة جدية وحاسمة وظلت تتلاشى وتخرب وتتداخلها الفوضى دون أن تحميها القوانين حماية كفيلة بالمحافظة على نظامها الداخلي وعلى تخطيط عمرانها وطرق بنائها وعناصر حركتها الاقتصادية والثقافية ثم برزت في السنين الأخيرة النظرية الثالثة التي تعتبر المدينة ككل متلاحم ومتجانس ومتماسك لا يمكن التفريط في أي حي من أحيائه أو ريبض من أرياضه دون أن نعرض الجهاز بأكمله لآخطار تخل بكيانه فتفقد تناسقه وتوازنه الذين هما أساس عمرانها.

موقف العرب

أذن لم تخطر فكرة المحافظة على محيط حياتنا تلقائياً ولم تسيطر على العقول بسهولة تامة بصفقتها أمراً طبيعياً أو بديهاً أو يتماشي مع العقل والمصلحة وذلك حتى في أوروبا نفسها التي لم تستيقظ من غفلتها إلا مؤخراً وبقيت عشرات السنين تهدم مدنها العتيقة متأثرة بدوافع النهضة الصناعية العارمة والتقدم التكنولوجي الجارف.

أما بالنسبة للبلاد العربية التي عانى العديد منها من الهيمنة الاستعمارية ومخلفاتها فإن الموقف الذي اتخذته إبان حصولها على استقلالها لم يكن في الحقيقة موقفاً دفاعياً عن المدن التاريخية، بل اعتبرت تلك المدن في كثير من الأحيان كرواسب لماضٍ سحيق ممقوت تحمل في طياتها مظاهر التخلف والانحلال ولا تساعد الشعب على « الالتحاق بركب الحضارة » بل أكثر من ذلك فربما تكون حجر عثرة في سبيل تقدم الأمة ونهضتها. قال الأمر إلى أنه باسم « التقدم » و « الرقي » و « الحضارة » راح الوطنيون يهدمون مخلفات الحضارة العربية الإسلامية إلا ما عظم شأنه في نظرهم من جوامع عتيقة وقصور بديعة وزوايا بقيت محل زيارة وتقدير من طرف الطبقات الشعبية، وأعدوا المشاريع لفتح شوارع عريضة داخل المدينة العتيقة وتشديد عمارات شاهقة على حافتيها حتى أن مدينة بغداد وجدة والمدينة المنورة ومكة لم يبق من أحيائها القديمة إلا القليل النادر.

وبصفة عامة يلاحظ أن المغرب العربي بعد الاستقلال قد حافظ على مدنه التاريخية أكثر من المشرق العربي. وحتى في المشرق العربي فإن عمليات التجديد لم تكن على نفس القدر من الاتساع والشمول بل اختلفت حسب الظروف الاقتصادية ودرجة نمو المؤسسات الثقافية في كل بلد. وبصفة عامة يمكن القول بأن البلدان الأكثر ثروة هي التي تعمدت تجديد مدنها التاريخية أكثر من الأخرى الأقل إمكانات كما هو الشأن في بلدان الخليج والسعودية التي لا تزال تعوض مدنها القديمة بأحياء شبيهة بأشهر مدن أوروبا وأمريكا.

ولا شك أن حب محاكاة الغرب والتشبه بمظاهر حضارته هي الدافع الأصلي لهاته الأعمال التجديدية لكن وراء عمليات التهديم والتجديد دوافع اقتصادية ومصالح مالية

ومضاربات عقارية لا يمكن انكارها. كما لا يجوز تجاهل وضعية المؤسسات الثقافية والعلمية الموكل لها صيانة التراث التي لا تقدر غالبا على مواجهة القوى المالية بما تستحقه من الصرامة والمثابرة اما لحدائتها أو لعدم مساندتها من طرف القوى السياسية. هذا والجدير بالملاحظة أيضا أن عددا لا بأس به من البلدان العربية لا تشارك في المؤسسات الدولية المعنية بصيانة التراث الاثري والتاريخي كالمركز الدولي لدراسة وترميم الممتلكات الثقافية (ICCROM) والمجلس الدولي للمعالم والمواقع الاثرية (ICOMOS) والمجلس الدولي للمتاحف (ICOM) أو لم توقع المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية النابعة عن اليونسكو كميثاق البندقية واتفاقية التراث العالمي.

ومنذ بضعة سنين ظهرت بوادر تحول ثقافي يولي اهتماما خاصا بشؤون المدينة التقليدية وذلك تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية تشمل كل العالم العربي.

التأثيرات الخارجية لفكرة صيانة المدينة

كان للعمل الدعائي الجبار الذي قامت به منظمة اليونسكو والمؤسسات الدولية الاخرى لنشر فكرة صيانة المدن والمجموعات البشرية التأثير العميق على البلدان العربية اذ من نتائجه تحسيس المسؤولين بأن التراث القومي هو جزء لا يتجزأ من التراث الانساني العالمي الذي هو ملك للبشرية جمعاء ولا يسع العرب أن قبلوا هذه النظرية واقتنعوا بها خاصة وأنهم يعتبرون ولهم الحق في ذلك أن الحضارة العربية الاسلامية كان لها التأثير العميق على نمو وتطور العديد من الحضارات القديمة كما أنها لعبت دورا هاما في الحضارة المعاصرة.

وعندما بعثت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO) كرسست جهودها لدعم مجهودات اليونسكو في الدفاع عن التراث باعتبار تراث الامة العربية أحسن لبنة لبناء صرح الوحدة العربية. لذلك فانها ما انفكت توصي من خلال المؤتمرات والملتقيات التي حثت على تنظيمها بصيانة المدينة العربية واحيائها. وآخر الندوات التي نظمت تحت لواء الالكسو انعقدت في الحمامات بالجمهورية التونسية. وكان الهدف من خلال هذه الملتقيات العلمية التي ضمت العديد من الخبراء العرب والاجانب تركيز الاسس وايجاد المبادئ والاساليب لسياسة عربية واضحة في ميدان صيانة واحياء المدينة.

كما أن وزراء الاسكان والثقافة العرب أولوا اهتماما خاصا بالمدن التاريخية خلال مؤتمراتهم السنوية. ففي المؤتمر الثاني لوزراء الاسكان (1978) أوصى المؤتمر بتشكيل لجنة علمية مختصة تقوم بدراسة الموضوع وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة. وهو ما تم خلال المؤتمر الثالث الذي انعقد بالرباط (1979) حيث قدم المشاركون بحوثا ودراسات ووافق المؤتمر على جملة من التوصيات العملية.

أما وزراء الثقافة العرب فقد أوصوا في مؤتمرهم الثاني المنعقد بطرابلس (1979) بالعمل على صيانة التراث الاثري العربي وخاصة منه المدن التاريخية.

هذه المؤتمرات والتوصيات توضح بجلاء عزيمة المسؤولين العرب على صيانة مدنهم العتيقة وعلى احيائها باستعمال المناهج والاساليب العلمية المتفق عليها في الاوساط المختصة.

الدوافع الداخلية

ولهااته الظاهرة مبررات داخلية ذلك أنه أمام موجات الغزو الثقافي والحضاري الاجنبي نادت نخبة من المفكرين والسياسيين بالرجوع الى التراث لينهلوا من مناهله الحضارية العريقة ما يروونه صالحا حتى يركزوا أسس حضارة عربية أصيلة تتماشى والبيئة الذاتية العربية الاسلامية.

فأصبحت حينئذ فكرة المحافظة على التراث من الشعارات المتداولة التي ينادي بها أحيانا كبار السياسيين بعد أن كانت تعد في أول الامر من الامور الثانوية بالنسبة لمجهود التنمية الجبار. وأصبحت الاصالاة لا تعني التثبيت الاعمى بالماضي كما أن المعاصرة لا تعني أيضا التقليد الاعمى للانماط المستحدثة في المجتمعات الغربية، بل أن كلمات أصالة ومعاصرة دخلت في لغة رجال الفكر والسياسة لتكون بينها عناصر معادلة تكون نتيجتها المحافظة في مقومات الثقافة القومية باعتبارها ركنا من أركان البناء الحضاري.

مشاريع الصيانة والاحياء

هذه من الوجهة النظرية البحتة المواقف الرسمية للانظمة السياسية العربية خاصة منذ نشأة الالكسو. أما من الناحية العملية الميدانية فان الوضع يختلف نوعا ما. ذلك أن الكثير من الدول العربية لا تزال الى اليوم تهدم الاحياء التاريخية أو تبعث المشاريع لتقسيم المدن بواسطة شوارع عصرية أو لتزيل الاسوار وتعويضها بالعمارات الحديثة جاهلة أو متجاهلة تلك المواقف الرسمية. وربما تقوم بتلك الاعمال عن حسن نية لبلوغ أهداف سياحية أو لتمكين السيارة من دخول المدينة أو للربط بين معلمين أثريين هامين أو لاغراض جمالية بحتة أو صحية أو أمنية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نجدها تحث على بعث مكاتب دراسات للبحث عن وسائل علاج مشاكل المدينة العتيقة دون الاخلال بنظامها مستعينة في ذلك بخبراء اليونسكو، كما فعلت الحكومة التونسية منذ سنة 1967 لصيانة مدينة تونس وكما فعلت الحكومة المغربية لصيانة مدينة فاس والمدينة الجزائرية لصيانة قصبة الجزائر. وهذه الحكومة السورية تطلب أيضا من اليونسكو الاعانة على صيانة مدينة دمشق بعد أن بادرت منذ سنة 1976 بتسجيلها ضمن المواقع التاريخية ولا شك أن مدنا عربية أخرى كالقيروان والقاهرة وجدة وحلب هي في صدد اعداد مشاريع صيانة وإحياء.

ونظرا لكون مشروع صيانة مدينة تونس هو الاول من نوعه ضمن قائمة المشاريع العربية وللصبغة النموذجية الذي اصطبغ بها فاننا سنقدمه كمثال لتجربة أدت لبعض النتائج الايجابية.

صيانة مدينة تونس

اعتمادا على الابحاث والدراسات التي أجريت حول أسباب ومظاهر تدهور أوضاع النسيج المعماري التقليدي أمكن استخلاص بعض المبادئ الأساسية التي وجب الاعتماد عليها لضبط سياسة عملية ومجدية قصد احياء المركز المعماري التقليدي.

مبادئ عملية

يجب أولا الابتعاد تماما على الحل الجراحي أي قطع بعض الاجزاء أو الاعضاء التي يمكن اعتبارها غير صالحة أو فتح الشوارع العريضة لان التجربة بينت بكل وضوح أن هذه الوسائل تؤدي حتما الى عواقب وخيمة ينجر عنها عادة اضمحلال تدريجي للنسيج العمراني. وبدلا عنها نحن مطالبون باعداد برنامج يهدف الى اعادة الاعتبار الى المدينة التقليدية وحياتها وكذلك المساهمة في تطوير اقتصادها. وليس هذا المبدأ من قبيل التخمينات أو الشروط المسبقة التي لا أساس لها بل هو نتيجة للتحاليل والدراسات الموضوعية المتنوعة التي أجراها العديد من المختصين حول تاريخ المدينة واقتصادها ومعطياتها الاجتماعية والديمغرافية وغيرها. وتتلخص هذه الاستنتاجات في ثلاث نقط رئيسية :

أولا : تحتوي المدينة على تراث معماري يتمثل في روائع فنية وتاريخية كجامع الزيتونة وجامع القصر وجامع سيدي محرز وعدد كبير من القصور والمدارس والزوايا وغيرها ... المنتشرة في كل أنحاء المدينة بحيث لا يجوز فصلها عما يحيط بها. لذلك ترتبط صيانة المعالم التاريخية ارتباطا وثيقا بصيانة التراث العقاري والنسيج العمراني التقليدي.

ثانيا : ان التراث العقاري الشديد الكثافة والمتداعي معظمه، لكفيل بعد تحسين أوضاعه بواسطة مخطط مضبوط وملئم، بالتخفيف من حدة الازمة السكنية التي تعانيها البلاد كما أن المحافظة على التراث العقاري التقليدي تجنب المشاكل الاجتماعية المنجرة عن تبديل الاوضاع السكنية. هذا بقطع النظر عن المغنم الاقتصادية الكبرى التي يمكن اجتناؤها عن طريق الاستغلال السياحي للقطاع الاثري.

ثالثا : ان عملية اعادة الاعتبار الى المدينة بواسطة احياء معالمها الاثرية وصيانة وتحسين أوضاعها السكنية لا تأتي بشمارها الا اذا خطت في اطار مخطط تهيئة مدينة تونس الكبرى حيث تأخذ المدينة العتيقة المكانة اللائقة بها ضمن المجموعة السكنية. لذلك كان ضروريا المحافظة على نشاطات المدينة العتيقة الاقتصادية المميزة والخاصة بالسكان أو السواح، بانتهاج سياسة تهدف الى حماية الصناعات التقليدية والتجارات المتمركزة في الاسواق المسقوفة. ونتيجة لهذه السياسة التشجيعية للقطاع الصناعي والتجاري التقليدي يمكن تنمية النشاطات الاقتصادية داخل المدينة التاريخية وتطويرها حسب نمو البلاد الاقتصادي واتساع النشاط السياحي.

صيانة التراث المعماري

ان الاخطار المحدقة بهذا التراث عديدة ومتنوعة :

أولا : من نتائج قرار الغاء الاحباس اهمال عدد لا بأس به من المساجد والزوايا والمدارس التي أصبحت في حالة سيئة جدا في حين أن الكثير منها تم التفويت فيه لفائدة الخواص اذ وقع بيع 370 معلما دينيا.

ثانيا : ان تخلي العائلات البرجوازية عن قصورها وديارها قد أدى الى تعويضها بعائلات أقل ثروة واستعدادا للسكن في مثل هذه المنازل الحضرية وتعهدوا بالصيانة والترميم. فمن بين 139 منزلا عتيقا ذي قيمة تاريخية أو أثرية أو جمالية لا يوجد في سنة 1973 الا 73 منزلا يسكنها أصحابها. أما البقية فقد قسمت الى ما نسميه « بوكالات » أي محلات تأوي عدة عائلات.

ثالثا : ان الضغط المسلط على المدينة من طرف حركة مرور السيارات قد أدى أحيانا الى فتح بعض الشوارع، مما أثر في تناسق وانسجام النسيج المعماري وضياح جل الاسوار والابواب.

لمواجهة هذه الاسباب المؤثرة على حالة التراث المعماري وجب اتخاذ صنفين من أصناف الصيانة : أولا : الصيانة القانونية وهي الوحيدة المتبعة حاليا، وتتمثل في بعض التراتيب التشريعية وثانيا : الصيانة الفنية التي تهدف الى اصلاح المعلم وتهيئته حتى يأخذ مكانه ضمن الاجهزة الاقتصادية والثقافية العصرية وذلك بواسطة برنامج خاص باحيائه واستغلاله.

ولسد الثغرات الملحوظة في القوانين الجاري بها العمل حاليا، يقترح المخطط بعض التراتيب الهادفة الى ضمان مزيد من النجاعة والشمول وذلك أولا : بانشاء المسح العام والمسح المضاف للمعالم وثانيا : بتسهيل عملية التسجيل. كما يقترح اعداد قانون اطار لصيانة المدن والمجموعات التاريخية شبيه بقانون مالرو بفرنسا.

ولكن لا تكفي القوانين وحدها للمحافظة على الهياكل المعمارية. لذلك اتخذت في المخطط مجموعة من التدابير المالية لاعانة مالكي المعالم التاريخية على صيانة معالمهم سواء بواسطة قروض أو هبات أو اعفاءات أدائية.

هذا مع العلم أنه لا يمكن التفريق بين صيانة المعلم وصيانة محيطه العمراني القريب والبعيد، بل لا يمكن التفكير في الحفاظ عليه دون أن نحافظ على بيئته العمرانية والحضرية. لذلك وجب على المخطط اعتبار كل المنطقة التاريخية مجموعة ثقافية يجب صيانتها ككل.

صيانة التراث العقاري

يشمل هذا التراث مساحة تقدر بـ 270 هكتارا تحتوي على 140.000 ساكنا حسب آخر التقديرات أي أكثر من 30 % من مجموع سكان مدينة تونس. فتبلغ الكثافة السكنية في

المدينة العتيقة 530 ساكنا في الهكتار الواحد بينما لا تتعدى في بقية المنطقة البلدية 144 ساكنا.

وعلاوة عن كثافة هذا السكن الشديدة فانه يبدو قليل التجهيزات اذ 60 % من العائلات لا تملك الماء داخل بيوتها كما أن قنوات المياه الوسخة توجد في حالة سيئة وغير كافية. كذلك يبدو قليل التجهيزات اذ 50 % من البناءات في حالة متداعية أو قريبة من التداعي. لذلك احتوى المخطط على جملة من التراتيب تهدف الى تحسين الاوضاع السكنية في المدينة من جهة واحداث بناءات عصرية تتلائم من حيث هندستها وأسلوبها مع العمارة التقليدية.

ويبقى نجاح هذا المخطط الذي سيشمل مساحات عمرانية شاسعة شديد الارتباط بعاملين أساسيين :

أولا : الاجهزة الادارية التي ستشرف على هذه العمليات، المتوفرة منها أو التي يجب توفيرها. وتتجه الافكار حاليا الى بعث ديوان لاهياء المدينة يهتم بتنسيق وتوجيه كل النشاطات أو ما يعادله من الاجهزة الادارية.

ثانيا : موارد التمويل التي لا بدّ من أن تكون متعددة وتتمثل خاصة في :

- (1) قروض من الصندوق القومي للتحسين السكني
- (2) قروض من الصندوق القومي للتقاعد
- (3) مساعدة مالية من بلدية تونس
- (4) مساعدة مالية من وزارة الشؤون الثقافية
- (5) تمويل ذاتي من طرف أصحاب العقارات أنفسهم.

لذلك فان انجاز هذا المشروع الكبير سينتطلب من الدولة مجهودا وتضحيات كبيرة، كما أنه سيستلزم برمجة علمية وتنسيقا متواصلا بين مصالح الدولة والبلدية والمؤسسات الاجتماعية. فعلا فمنذ ظهور هذا المخطط في سنة 1974 برزت مصاعب جمة لتنفيذه بل وحتى لاعطائه الشكل القانوني الكفيل بتنفيذه رغم أن اقليم تونس المكلف باعداد المخطط الجهود لتهيئة مدينة تونس الكبرى تبني كل مبادئه وادرجها ضمن الاهداف الواجب بلوغها. وهذه المصاعب متنوعة منها المالية ومنها التنظيمية. وما من شك أن الحل الوحيد يتمثل في ظهور مثال تهيئة اقليم تونس الذي سيسمح فيما بعد بانشاء الجهاز الاداري التنفيذي وكذلك المطالبة بالتمويلات.